المجلة الدولية فى العلوم القانونية والمعلوماتية

The Effect of the Parallel Economy Phenomenon on the Economic Development in Egypt

Atef Ahmed Abdel Aal Zedan[*]

PhD researcher in the Department of Public Finance Financial legislation and economic law.

Received: 19 March. 2020, Revised: 25 April. 2020; Accepted: 28 May. 2020
Published online: 1 Jun. 2020.

Abstract: The parallel economy has negative effects on economic development in Egypt in its various dimensions, whether these dimensions are economic, social or institutional, and if there are some positive effects for it, they diminish in front of the negative effects of it.

Keywords: Economical Development, Parallel Economy, Economic Efficiency, Social Security.

[*] Corresponding author E-mail:

© 2020 SCINAT
ISCI AcadmyPublishing

أثر ظاهرة الاقتصاد الموازي علي التنمية الاقتصادية في مصر

د. عاطف أحمد عبد العال زيدان.
باحث دكتوراه بقسم المالية العامة والتشريع المالي والقانون الاقتصادي.

الملخص: إن الاقتصاد الموازي له آثار سلبية علي التنمية الاقتصادية في مصر بأبعادها المختلفة سواء أكانت هذه الأبعاد اقتصادية أم اجتماعية أم مؤسسية وإن وجدت له بعض الآثار الايجابية فإنها تتضاءل أمام الآثار السلبية له.
الكلمات المفتاحيه: التنمية الاقتصادية، الاقتصاد الموازي، الكفاءة الاقتصادية، الضمان الاجتماعى.

1 مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي أشرف المرسلين سيدنا محمد صلاة تفتح لي بها فتوح العارفين وترزقني بها الإخلاص واليقين وتجعلني بها من الأبرار والصديقين وعلي آله وصحبه وسلم أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلي يوم الدين.

وبعد ،،،

من المعلوم أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهرت حركات التحررالوطني في العديد من الدول المستعمرة والتي استهدفت تحرير هذه الدول من سيطرة الاستعمار عليها واستغلاله لثرواتها ونهبه لخيراتها وحرمان شعوب هذه الدول من الحد الادني لمتطلبات المعيشة . وبعد حصول معظم هذه الدول علي استقلالها في مطلع الستينات من القرن الماضي برز الحديث عن التنمية الاقتصادية لهذه الدول النامية والمحررة –أغلبها من دولالعالم الثالث ومنها مصر – بحيث تستطيع هذه الدول أن تدير مواردها بنفسها وأن تعمل حكوماتها علي رفع مستوي معيشة شعوبها.

وتمثل قضية التنمية الاقتصادية إحدي الاهتمامات الكبري لدول العالم المتقدم والنامي علي حد سواء – وإن كانت تزداد أهميتها في الدول النامية ومنها مصر – حيث تعد التنمية الاقتصادية هي الشغل الشاغل لحكومات الدول النامية حال كونها الخيار الرئيسي للتحرر من أسر التخلف الاقتصادي وفي سبيل ذلك سخرت كل إمكاناتها المادية والبشرية لتحقيق هذا الهدف .إذ أصبح الهدف الرئيسي للسياسات الاقتصادية للدول النامية هو محاولة الخروج من حالة الركود المزمن وتحقيق معدلات نمو مرتفعة لتحقيق مستوي معيشة أفضل لشعوب هذه الدول.

ولَا جَرَمَإن ظاهرة الاقتصاد الموازي تؤثر على التنمية الاقتصادية في مصر وغيرها من الدول الأخرىإذ أن وجود هذا الاقتصاد ونموه يؤدي إلى انخفاض كبير في الحصيلة الضريبية – والتي تمثل في مصر أكثر من 78% من الميزانية العامة للدولة –وفقد جانب هام من الإيرادات العامة للدولة ومع زيادة حجم الإنفاق العام فإن هذا يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزانية العامة للدولة الأمر الذي ينعكس بالسلب علي معدلات التنمية الاقتصادية وعدم قدرة الدولة علي تنفيذ المشروعات الكبري ذات الطابع الوطني وعدم وجود موارد مالية للإنفاق على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة ومد شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي ومشروعات البنية الأساسية وغيرها من المشروعات ذات النفع العام.

وبناء علي ما تقدم فإن الاقتصادي الموازي يؤثر بالسلب علي الأبعاد المختلفة للتنمية الاقتصادية سواء من ناحية البعد الاقتصادي أوالاجتماعيأو المؤسسي لها . وإن وجدت له بعض الآثار الإيجابية فإنها تتضاءل أمام الآثار السلبية له .

2 الاطار العام للبحث

2.1 أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في أن ظاهرة الاقتصاد الموازي تؤثر علي التنمية الاقتصادية في مصر حيث إن وجود هذا الاقتصاد ونموه يؤدي إلي انخفاض كبير في الحصيلة الضريبية وفقد جانب هام من الإيرادات العامة للدولة ومع زيادة حجم الإنفاق العام فإن هذا يؤدي بدوره إلي حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة الأمر الذي ينعكس بالسلب علي معدلات التنمية الاقتصادية وعدم قدرة الدولة علي تنفيذ المشروعات الكبرى ذات الطابع القومي وعدم وجود موارد مالية للإنفاق علي الخدمات العامة هذا بالإضافة إلي تأثيره علي البعد الاجتماعي والمؤسسي للتنمية الاقتصادية .

2.2 منهج البحث

© 2020 SCINAT
ISCI Acadmy Publishing

استخدم الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي كأحد مناهج البحث العلمي المتبعة في أغلب البحوث الاقتصادية . وكذا المنهج التحليلي في تفسير وتحليل الإحصاءات والبيانات الاقتصادية للوصول إلي مرحلة النتائج وإبداء الرأي في الظاهرة موضوع البحث وذلك اعتماداً علي المراجع العربية والأجنبية والإحصاءات الرسمية المتعلقة بموضوع البحث.

2.3 تقسيم البحث

: يقسم الباحث هذا البحث إلي ثلاثة مباحث علي النحو التالي

. المبحث الأول : آثار الاقتصاد الموازي على البعد الاقتصادي للتنمية الاقتصادية

. المبحث الثاني : آثار الاقتصاد الموازي على البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية

. المبحث الثالث : آثار الاقتصاد الموازي على البعد المؤسسي للتنمية الاقتصادية

. الخاتمة : وتتضمن النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث

أهم المراجع.

المبحث الأول

آثار الاقتصاد الموازي على البعد الاقتصادي للتنمية الاقتصادية

تمهيد وتقسيم :

تبدو آثار الاقتصاد الموازي على البعد الاقتصادي للتنمية الاقتصادية من ناحيتين: الأولي : من ناحية الاقتصاد الجزئي ويتضح ذلك فى صورة الإخلال بالتوزيع العادل للدخول وسوء تخصيص الموارد والثانية : من ناحية الاقتصاد الكلي وتتجسد فى انخفاض الحصيلة الضريبية وفشل سياسات الاقتصاد التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشوه معدل البطالة والتأثير على مصداقية البيانات والاحصاءات الرسمية وتشوه معدل الأسعار والأثر على السياسة النقدية كما توجد بعض الآثار الإيجابية لهذا الاقتصاد على البعد الاقتصادي للتنمية الاقتصادية .

وعليه يقسم الباحث هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : يتضمن آثار الاقتصاد الموازي على الاقتصاد الجزئي .

المطلب الثاني : يختص بآثار هذا الاقتصاد السلبية على الاقتصاد الكلي .

أما المطلب الثالث : فيكون محور الحديث فيه عن الآثارالإيجابية للاقتصاد الموازي على البعد الاقتصادي للتنمية الاقتصادية .

المطلب الأول

آثار الاقتصاد الموازي السلبية على الاقتصاد الجزئي

تتجلي آثار الاقتصاد الموازي من ناحية الاقتصاد الجزئي – بشكل أساسي – فى الإخلال بالتوزيع العادل للدخول وسوء تخصيص الموارد وأثره على الكفاءة الاقتصادية ويخصص الباحث لكل منها فرع مستقل على النحو التالي :

الفرع الأول

الإخلال بالتوزيع العادل للدخول

حيث إن زيادة حجم الاقتصاد الموازي يترتب عليه زيادة كبيرة فى الدخول غير المشروعة مما يؤدي إلى حصول بعض الفئات على دخول لا تستحق الحصول عليها كما أن هذه الفئات تزداد ثراءًا فى الوقت الذي لا يحصل فيه أصحاب الدخول المشروعة على زيادة مناظرة أو مواكبة للزيادة فى حجم الاقتصاد الموازي وهذا يؤدي إلى اختلال توزيع الدخل القومي ويعصف بجهود الدولة في تحقيق العدالة في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع.

هذا بالإضافة إلى أنه مع زيادة حجم الدخول فى الاقتصاد الموازي تزداد حاجة الدولة إلى التوسع فى الخدمات العامة حيث يتمتع العاملون فى أنشطة هذا الاقتصاد بخدمات التعليم والمياه والصرف الصحي والطرق والمواصلات العامة وغيرها من مشروعات البنية الأساسية مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام الذي يحتاج بدوره إلى حصيلة كبيرة من الضرائب لتمويله ومن ثم اضطرار الدولة إلى زيادة معدلات الضرائب على أنشطة الاقتصاد الرسمي المسجلة رسمياً فى الحسابات القومية مع الأخذ فى الاعتبار أن الانخفاض فى الحصيلة الضريبية مع زيادة حجم الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة كبيرة فى عجز الموازنة العامة للدولة ويزيد من حجم المشاكل المالية التي تعانيها الدولة [1] .

(1) د/ حمدي عبد العظيم : غسيل الأموال فى مصر والعالم ، الجريمة البيضاء ، أبعادها آثارها كيفية مكافحتها ، الدار الجامعية الاسكندرية ، الطبعة الثالثة 2007، صـ 26 ، د/ عبد الناصر حسبو السيد :

© 2020 SCINAT
ISCI Acadmy Publishing

وخلاصة القول أن نمو الاقتصاد الموازي وزيادة حجمه وتشعب أنشطته يؤدي إلى حصول العاملين فيه على زيادة كبيرة غير مشروعة فى دخولهم دون وجه حق فى نفس الوقت الذي لا يحصل فيه العاملون فى الاقتصاد الرسمي على زيادة مماثلة فى دخولهم للزيادة المحققة فى الاقتصاد الموازي وهذا يؤدي إلى الإخلال بالتوزيع العادل للدخول ويؤثر سلبياً على الاقتصاد الجزئي وعلى البعد الاقتصادي للتنمية الاقتصادية .

الفرع الثاني

سوء تخصيص الموارد وأثره على الكفاءة الاقتصادية

يمارس الاقتصاد الموازي تأثيراً سلبياً على الكفاءة الاقتصادية فى توزيع أو تخصيص الموارد الاقتصادية فى الدولة ذلك أن عدم خضوع الدخول المتحققة فى نطاق الاقتصاد الموازي للضرائب يؤدي إلى حدوث تحول فى تخصيص الموارد بحيث تتجه تلك الموارد إلي أنشطة الاقتصاد الموازي وتبتعد عن أنشطة الاقتصاد الرسمي من أجل التهرب من دفع الضرائب ويستمر هذا الوضع حتي يحدث نوع من التقارب بين معدل الناتج من الاقتصاد الموازي (غير الخاضع للضرائب) ومعدل العائد الناتج من الاقتصاد الرسمي وينطوي ذلك الوضع على سوء تخصيص للموارد من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية [2].

وتوضيحاً لما تقدم إذا حدث نمو فى الاقتصاد ككل بما فى ذلك الاقتصاد الموازي فإن الحاجة إلى المزيد من الخدمات العامة سوف تكون أكثر إلحاحاً وبما أن الضرائب تحصل فى هذه الحالة من الاقتصاد الرسمي فقط فإن مستوي الضرائب على الأنشطة التي تتم فى الاقتصاد الرسمي سيزداد وتؤدي هذه الزيادة فى الضرائب إلى دفع المزيد من الأنشطة إلى التحول نحو الاقتصاد الموازي حيث تزداد العوائد من التهرب الضريبي وفى ظل هذا الوضع ستصبح المنافسة غير عادلة بين الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي بالشكل الذي يمكن الاقتصاد الموازي من اجتذاب قدر أكبر من الموارد وسوف يستمر هذا التدفق من الموارد المحولة من الاقتصاد الرسمي نحو الاقتصاد الموازي طالما أن معدلات العائد الصافي (بدون ضريبة) أعلي في الاقتصاد الموازي عن الاقتصاد الرسمي[3].

ونخلص مما تقدم أن الاقتصاد الموازي يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد بسبب تحول هذه الموارد إلى أنشطة الاقتصاد الموازي لتهربها من دفع الضرائب المستحقة عليها وابتعادها عن أنشطة الاقتصاد الرسمي لخضوعها للضرائب وهذا يؤثر سلبياً على الكفاءة الاقتصادية وبالتالي على الأبعاد الاقتصادية للتنمية الاقتصادية .

المطلب الثاني

آثار الاقتصاد الموازي السلبية على الاقتصاد الكلي

الاقتصاد الموازي له العديد من الآثار السلبية على قضايا الاقتصاد الكلي منها نقص الحصيلة الضريبية وفشل سياسات الاقتصاد التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشوه معدل البطالة والتأثير على مصداقية البيانات والاحصاءات الرسمية وتشوه معدل الأسعار والأثر على السياسة النقدية ويفرع الباحث هذا المبحث الي سته فروع على النحو التالي :

الفرع الأول

انخفاض الحصيلة الضريبية

لَا جَرَمَ فى أن تهرب أنشطة الاقتصاد الموازي من سداد الضرائب المستحقة عليها له آثار سلبية عديدة يتمثل أهمها : فى نقص الحصيلة الضريبية التي تعتمد عليها الدولة فى تمويل النفقات العامة وأيضا فى تمويل التنمية الاقتصادية حيث تعد حصيلة الضرائب من أهم المصادر المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية .

إذ يترتب على تهرب أنشطة الاقتصاد الموازي من سداد دين الضريبة وزيادة حجمه واتساع نطاقه أن تعجز الدولة بإمكانياتها الداخلية عن مواجهة الأعباء العامة وتمويل النفقات العامة أي أن النقص الشديد فى الحصيلة الضريبية ومن ثم ضياع جزء كبير من حقوق الخزانه العامة كنتيجة للتهرب الضريبي ينجم عنه عدم إمكانية الدولة وعجزها عن تغطية النفقات العامة ولمواجهة هذا الموقف وآثاره المالية والاجتماعية والاقتصادية واسعة المدي تلجأ الدولة أما إلى الاقتراض سواء من الداخل أو من الخارج مما يؤدي إلى زيادة مديونية الدولة الداخلية فى مواجهة العديد من المؤسسات ومن بينها الجهاز المصرفي وزيادة مديونية الدولة الخارجية أي الديون الأجنبية وليس بخافٍ على أحد الآثار المترتبة على المديونية والتي تزيد عن الناتج القومي فى العديد من الدول –ومنها مصر – كما قد تلجأ الدولة فى مواجهة عجز الموازنة العامة وقصور الإيرادات العامة عن مواجهة وتغطية النفقات العامة إلى الإصدار النقدي الجديد أي التمويل التضخمي وما يترتب عليه من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي والارتفاع المستمر في مستويات الأسعار والانخفاض فى القوة الشرائية للنقود ..... إلخ [4].

التداعيات الاقتصادية للفساد المالى والاقتصادى ، بدون ذكر سنة ودار النشر، صـ 113 -114 .

(2) د/ صفوت عبد السلام عوض الله : الاقتصاد السرى ، دراسة فى آليات الاقتصاد الخفى وطرق علاجه ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2002 ، صـ 65 -66

(3) د/ نسرين عبد الحميد نبيه : الاقتصاد الخفي ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، الطبعة الأولي ، 2008م ، صـ 92 – 93 .

(4) د/ عزت عبد الحميد البرعي وآخر :محاضرات فى مبادىء الاقتصاد المالى (النفقات العامة – الإيرادات العامة – الموازنة العامة) ، بدون ذكر سنه ودار النشر، صـ 333 – 334

© 2020 SCINAT
ISCI Acadmy Publishing

وترتيباً على ما تقدم فإن انخفاض الحصيلة الضريبية بحسبانها مصدر رئيسي لتغطية النفقات العامة وتمويل التنمية الاقتصادية يؤثر سلبياً على التنمية الاقتصادية من حيث نقص تمويلها وعجزها عن تحقيق أهدافها .

الفرع الثاني

الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي

حيث يتسبب الاقتصاد الموازي فى حصول المسئولين عن صنع السياسات الاقتصادية للدولة على معلومات خاطئة عن معظم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها عند صنع هذه السياسات . مثال ذلك : معدلات النمو الاقتصادي ، معدلات البطالة ، معدلات التضخم ، وإحصائيات ميزان المدفوعات ، السياسات الضريبية ، الإنفاق العام ، توزيع الدخل القومي ، السياسة النقدية .... إلخ لذا فان استبعاد الدخول غير المشروعة والمتزايدة فى حالة الاقتصاد الموازي يترتب عليه عدم صحة بيانات معدل النمو السنوي فى حجم الدخل القومي والذي يبدو أقل من قيمته الحقيقة وهو ما يعتبر مضللاً للسلطات الاقتصادية المسئولة عن وضع السياسات الاقتصادية مما يؤدي إلى نتايج سيئة على الدخل القومي باعتبار أن ما يبني على الباطل فهو باطل [5].

الفرع الثالث

تشوه معدل البطالة

يؤدي الاقتصاد الموازي إلى إعلان معدل مرتفع للبطالة عن المعدل الحقيقي لها مما قد يضطر الحكومة إلى تطبيق سياسات اقتصادية توسعية بشكل مبالغ فيه حيث يؤدي عدم احتساب بعض الفئات التي تحصل على دخول من الأنشطة التي تمارسها فى نطاق الاقتصاد الموازي ضمن الفئات العاملة فى المجتمع واعتبارهم فى حالة بطالة (على خلاف الحقيقة) إلي إعلان معدل مرتفع للبطالة ويعتبر معدل البطالة من الأمور الهامة والحيوية من الناحية السياسية ومن هنا تبدو أهمية الاقتصاد الموازي فى قدرته على توفير فرص للعمل لهؤلاء الذين لم يتمكنوا من الحصول على فرصة عمل فى الاقتصاد الرسمي ، وبما أن هذه العمالة عادة ما تكون غير مسجلة فإن الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة تصبح مغالى فيها (6).

وفى مصر بلغ معدل البطالة السنوي – كما سلف القول – خلال سنة 2005 ، 11,2 % ، 10,5 % فى سنة 2006 ، 8,8 % سنة 2007 ، 8,7% خلال سنة 2008 ، 9,4% فى سنة 2009 ، 9,0 % فى سنة 2010 ، 12,5 % فى سنة 2011 ، 12,7 % فى سنة 2012 ، 12,2 % فى سنة 2013 ، 13 % فى سنة 2014 ، 12 % فى سنة 2015 ، 12,5 % فى سنة 2016 ، 11,8 % فى سنة 2017 (7)ويمكن القول أن جانباً لا بأس به من هؤلاء يعملون بالفعل فى أنشطة الاقتصاد الموازي من خلال سوق العمل غير المنظم ومع ذلك يتم إدراجهم فى الإحصاءات الرسمية للبطالة.

الفرع الرابع

التأثير على مصداقية البيانات والإحصاءات الرسمية

عندما يكون حجم الاقتصاد الموازي كبيراً فستنخفض درجة مصداقية البيانات والإحصاءات الرسمية لأن إغفال الأثر الذي يلعبه الاقتصاد الموازي فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية سيؤثر على فاعلية السياسات المرسومة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لأن القرارات التي تقوم أساسا على المؤشرات الرسمية والتي لا تأخذ فى الحسبان الاقتصاد الموازي فإن هذا يشكك فى كفاءتها إذ قد تؤدي المعلومات غير الكاملة إلي اتخاذ إجراءات مكثفة أكثر من اللازم أو العكس أو اتخاذ سياسات كلية مختلفة تماما عن التي يجب تنفيذها [8].

ويعد من نافلة القول أن أي خطة تنمية اقتصادية يُرادُ أن يكتب لها النجاح لابد أن تعتمد فى خطواتها الأولي على البيانات والإحصاءات الرسمية الدقيقة والموثقة وإذا لم تتوافر هذه الاخيرة أمام صانعي القرارات الاقتصادية بسبب زيادة حجم الاقتصاد الموازي فإن هذا يدفع هؤلاء إلى التخمين وهذا التخمين قد يعطي نتائج غير صحيحة وبالتالي تصدر قرارات خاطئة تؤدي إلي فشل أي مجهودات تبذل يكون الهدف منها القيام بالإصلاحات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

(5) د/ حمدي عبد العظيم : غسيل الأموال ، المرجع السابق ، صـ 26 –27

(6) د/ صفوت عبد السلام عوض الله : الاقتصاد السري ، المرجع السابق ، صـ 57–58 .

(7) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .

(8) رشيدة حموده : استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر2011-2012م ، صـ 144 .

© 2020 SCINAT
ISCI Acadmy Publishing

الفرع الخامس

تشوه معدل الأسعار

يؤدي وجود الاقتصاد الموازي إلي تشوه الأسعار المحلية حيث تميل الأسعار فى الاقتصاد الموازي إلي الارتفاع بمعدل أقل من أسعار الاقتصاد الرسمي خاصة عندما تكون هناك منافسة فى تقديم نفس أنواع السلع والخدمات فى كل من الاقتصاد الموازي والرسمي وذلك نظراً لما تتحمله السلع فى الاقتصاد الرسمي من الأعباء الضريبية والإدارية والإجرائية هذا من ناحية .

ومن ناحية أخري فإن الدول النامية تتواجد بها السوق السوداء فى الاقتصاد الموازي نظراً لأن غالبية السلع مدعمة أوتخضع للتسعير الجبري أو لأن الحصص من بعض السلع المسموح باستيرادها محددة مع وجود فائض كبير فى الطلب على هذه السلع ففي مثل هذه الحالات يحدث تشوه فى معدل الأسعار أيضا لأن الأرقام القياسية للأسعار المحلية منخفضة كثيراً عن الأرقام القياسية الحقيقية .

الفرع السادس

الأثر على السياسة النقدية

يتجلي أثر الاقتصاد الموازي على السياسة النقدية فى حالة توجيه هذه السياسة النقدية بما يتناسب مع حقيقة الدخل القومي يكون من الصعب على البنك المركزي القيام بهذه المهمة فى ظل الاقتصاد الموازي . حيث إنه فى حالة ارتفاع معدل نمو النشاط فى الاقتصاد الموازي عن معدل نمو النشاط الاقتصادي الرسمي فإن السياسة النقدية تتحدد فقط على أساس الاقتصاد الرسميدون اعتبار للاقتصاد الموازي وهذا يجعل التوسع النقدي قليلاً جداً بالنظر إلى احتياجات الاقتصاد القومي كله وعليه فإن وجود الاقتصاد الموازي يترتب عليه تقديم بيانات غير حقيقية عن المتغيرات الاقتصادية الكلية مما ينتج عنه نتائج غير فعالة من الناحية الاقتصادية باعتبارها غير مناسبة للواقع الفعلي وإن كانت متفقة مع الحسابات الرسمية [9].

المطلب الثالث

الآثار الإيجابية للاقتصاد الموازي على البعد الاقتصادي للتنمية الاقتصادية

من الملاحظ – كما سلف القول – أن معظم الدراسات التي تناولت ظاهرة الاقتصاد المولازي بالبحث والدراسة قد ركزت على الجوانب السلبية له سواء على المستوي الجزئي أو الكلي إلا إن ذلك لا يعني أنه لا توجد له آثار إيجابية لهذا الاقتصاد منها قدرته على تجنب الأزمات الاقتصادية بحيث يلعب دور المهدئ الاجتماعي ومساهما فى خلق الوظائف عن طريق رفع معدلات التشغيل والحد من البطالة ومساهما فى توليد الثروات وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لمحدودي الدخل ومصدر لاستمرارية الحياة اليومية لشريحة اجتماعية واسعة من معدومي ومتوسطي الدخل وحيث إنه سبق تناول هذه الآثار بالتفصيل المناسب عند التعرض لدراسة الآثار الإيجابية للاقتصاد الموازي يري الباحث الإحالة إليها وذلك منعاً للتكرار وتجنباً للإطالة [10] .

المبحث الثاني

آثار الاقتصاد الموازي على البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية

تمهيد وتقسيم :

الاقتصاد الموازي له العديد من الآثار الضارة على البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية يتمثل أهمها فى إنعدام الحماية الاجتماعية للعاملين فى أنشطة هذا الاقتصاد سواء من حيث الضمان الاجتماعي (الإعانات الاجتماعية) والصحة والسلامة المهنية المنعدمة فى الاقتصاد الموازي والتمييز ضد النساء وعدم التمتع بحقوق ملكية مأمونة وعلى الوجه الأكمل وعليه يقسم الباحث هذا المبحث إلي أربعة مطالب على النحو التالي:

(9) د / حمدي عبد العظيم : غسيل الاموال ، المرجع السابق ، صـ 28 .

(10) راجع فى هذا الصدد : د. عاطف أحمد عبد العال زيدان : رسالة دكتوراه ، ظاهرة الاقتصاد الموازي وأثرها على التنمية الاقتصادية في مصر ، كلية الحقوق ، جامعة أسوان ، 2020 ص 183 – 187 .

© 2020 SCINAT
ISCI Acadmy Publishing

المطلب الأول

الضمان الاجتماعي

يعد الضمان الاجتماعي حق أساسي لكل إنسان بصفته عضو فى المجتمع وأداة أساسية تهدف إلي تحقيق التماسك بين أفراد المجتمع . وهذا ما تضمنه الميثاق العالمي لحقوق الإنسان حيث نص فى الفقرة رقم 22 منه على أن " لكل فرد كعضو فى المجتمع الحق فى التأمين الاجتماعي " أما الفقرة 25 من هذا الميثاق فقد نصت على أن " لكل فرد الحق فى الحصول على قدر من الحياة الملائمة التي تضمن له (ها) صحته (ها) وعيشه (ها) الكريم "[11].كما يعتبر الضمان الاجتماعي مكونا أساسياً للسياسة الاجتماعية ويلعب دوراً فى منع ومكافحة الفقر من خلال تشجيع التضامن الوطني وهو ضروري لمشاركة المواطنين فى التنمية والضمان الاجتماعي ويعزز الإنتاجية من خلال توفير الرعاية الصحية وضمان الدخل والخدمات الاجتماعية كما يتعبر أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإذا كان ذلك تكلفة على المؤسسة فهو استثمار فى الإنسان وداعم له [12].

" وتهدف اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) الصادرة سنة 1952 (رقم 102 من مكتب العمل الدولي) إلي تحقيق مستوي الحد الأدني المقبول اجتماعياً من الحماية من أجل توفير الضمان الاجتماعي للسكان بهدف بلوغ غاية توسيع نطاق التغطية تدريجياً بصورة تنسجم مع التنمية الاقتصادية الوطنية كما تقدم توصية أرضيات الحماية الاجتماعية الصادرة سنة 2012 من المكتب سالف الذكر (رقم 202) أداة جديدة من أجل مساعدة الدول على توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل جميع المحتاجين تسليماً بأن إقامة نظم مستدامة للضمان الاجتماعي تمثل عاملاً مهما يسهم فى عمليات الانتقال الى العمالة المنظمة (الرسمية) وهي توفر الإرشاد بشأن إقامة وصيانة أرضيات الحماية الاجتماعية باعتبارها عنصرًا أساسيًا فى النظم الوطنية للضمان الاجتماعي كجزء من الاستراتيجيات التي تتناول البعدين الأفقي والعمودي بشأن توسيع نطاق الضمان الاجتماعي بينما يستند البعد العمودي إلي النموذج المنصوص عليه فى الاتفاقية رقم 102 وإلي المعايير العليا المعتمدة فى وقت لاحق ويتعلق فى الغالب بتغطية الاقتصاد المنظم (الرسمي) يهدف البعد الأفقي إلي توسيع نطاق بعض الخدمات الصحية الأساسية وأمن الدخل تدريجياً ليشمل المحتاجين ومعظم المعنيين يعملون فى الاقتصاد الموازي ويتمثل الهدف الأساسي فى انتشالهم من الفقر المدقع ومن ثم تمكينهم تدريجياً من الوصول إلي عمالة منتجة بشكل أكبر وبالتالي ينبغي توفير ضمانات الحماية الاجتماعية الأساسية لجزء من السياسات العامة الإجمالية والشاملة والمنسقة على أساس الكفاءة فى التنسيق بين السياسات فى مجالات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والاستخدام والعمل فضلاً عن السياسات الاقتصادية والمالية بغية المساهمة بفاعلية فى عملية الانتقال من العمالة غير الرسمية (الموازية) إلي العمالة الرسمية "[13].

وحرصاً من المشرع الدستوري المصري على أهمية الضمان الاجتماعي وحق كل مواطن مصري فى أن يحيى حياة كريمة على أرض الوطن فقد نص فى المادة 17 من الدستور الحالي الصادر سنة 2014 على أن " لكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق فى الضمان الاجتماعي بما يضمن له حياة كريمة إذا لم يكن قادراً على إعالة نفسه وأسرته وفى حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والصيادين والعمالة غير المنتظمة وفقاً للقانون " .

كما تضمن القانون رقم 137 لسنة 2010 [14]بشأن الضمان الاجتماعي فى المادة 4 منه النص على أن : " تصرف مساعدات الضمان الاجتماعي الشهرية للفرد الفقير والأسرة الفقيرة ويتم تحديد حالة الفقر للفرد والأسرة بالبحث الاجتماعي الميداني المعتمد على مؤشرات الاستهداف التي تشمل الدخل والتعليم وعدد الأفراد والعمل وحالة السكن والحالة الصحية وعلى الأخص للعاجز والمعاق والحالة الاجتماعية وعلى الأخص لليتيم والأرملة والمطلقة وأي مؤشرات أو معايير أخرى لقياس فقر الأفراد والأسر المستهدفة فى الريف أو الحضر ويصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء " .

وفى إطار حرص الدولة المصرية على استحداث برامج تستهدف فئات غير مشمولة بمساعدات الضمان الاجتماعي الشهرية الواردة بالقانون المذكور بعاليه فقد أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة والذي يعد من أكبر استثمارات الحكومة المصرية

(11) SOCIAL Alert 2004: Towards A Social protection For Informal Economy Workers , Conference on social rights in the informal Economy , Brussels , from 29 Nov to 2 Dec 2004 p.6 .

(12) Bureau Internationale Du Travail decent et economieinformelle , rapport VI , conference international du Travail , 90e session , Geneve, 2002 , p.62

(13) نقلا عن : مكتب العمل الدولي جنيف التقرير الخامس (1) مؤتمر العمل الدولي ، الدورة (103) لسنة 2014 ، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم ،بند 72 .

(14) معدل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 15 لسنة 2015 – الجريدة الرسمية العدد 10 مكرر (ب) الصادرة فى 8 مارس سنة 2015 .

© 2020 SCINAT
ISCI Acadmy Publishing

فى تنمية رأس المال البشري وهو برنامج لشبكات الأمان الاجتماعي أطلق فى عام 2015 بدعم من برنامج للبنك الدولي تكلفته400 مليون(أربعمائة مليون دولار) وتتولي وزارة التضامن الاجتماعي تنفيذ البرنامج الذي يغطي حتي الآن 2,26 مليون أسرة أي ما يعادل نحو 9,4 مليون مواطن أي قرابة 10% من سكان مصر [15] .

إذا كان الضمان الاجتماعي حق طبيعي لكل فرد من أفراد المجتمع بحيث يضمن له حياة كريمة فإن هناك عوامل تحد من وصول العاملين فى الاقتصاد الموازي الى النظم الرسمية للتأمينات الاجتماعية إذ إنه فى الوقت الذي يكون معظم العاملين فى الاقتصاد الرسمي لديهم نظرة للمستقبل (وجود معاش يحصلون عليه بعد سن التقاعد) ولديهم القدرة على المساهمة بشكل منتظم فى الضمان الاجتماعي وضمان دخل عندتقاعدهم فإن عمال الاقتصاد الموازي لا يهمهم النظرة المستقبلية وبالتالي فهم لا يولون أهمية للادخار بقدر ما يعطون الأولوية للحاجات الأساسية التي تبقيهم على قيد الحياة بيد أن إمكانية التعرض لحوادث أو كوارث طبيعية مثلاً يمكن أن تلقي بهم فى دائرة الديون حيث لا يمكن لنظم الضمان الاجتماعي توفير تغطية لهم من هذه الأخطار [16].

وتتحدد أنظمة الضمان الاجتماعي فى أغلب الدول النامية حسب الفئات المهنية وغالباً ما يستبعد (العاملون لحسابهم الخاص ، عمال المنازل ، العمال الموسميون) كما أن عدم وجود إطار مؤسسي يتم من خلاله تنظيم المشاركة فى نظام الضمان الاجتماعي وتحديد الحالات الطارئة والحقوق وتجميع الفوائد والأقساط إضافة إلي كثرة الإجراءات الإدارية التي تميز العديد من الدول النامية للاستفادة من نظام التأمين الاجتماعي وعدم قدرة حكومات هذه الدول على تحمل المزيد من الالتزامات الجديدة والمكلفة كلها عوامل ساهمت فى عدم انضمام العاملين فى الاقتصاد الموازي فى نظم التأمين الاجتماعي [17] .

المطلب الثاني

الصحة والسلامة المهنية

قامت لجنة الصحة المهنية المشتركة من منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية فى اجتماعها الأول سنة 1950 بتعريف الصحة المهنية بأنها " الفرع من فروع الصحة الذي يهدف إلي الارتقاء بصحة العاملين فى جميع المهن والاحتفاظ بها فى أعلي درجات الرفاهة البدنية والنفسية والاجتماعية ومنع الانحرافات الصحية التي قد تتسبب للعاملين من ظروف العمل وكذلك وقاية العاملين من كافة المخاطر الصحية فى أماكن العمل ووضع العامل والاحتفاظ به فى بيئة عمل ملائمة لإمكاناته الفسيولوجية والنفسية ويتلخص ذلك فى تكييف العمل لكي يلائم العامل وتكييف كل عامل مع عمله " [18] .

وقد تناول الدستور المصري الحالي الصادر سنة 2014 مسألة السلامة والصحة المهنية فنص فى المادة 13 منه على أن " تلتزم الدولة بالحفاظ على حقوق العمال وتعمل على بناء علاقات عمل متوازنة بين طرفي العملية الإنتاجية وتكفل سبل التفاوض الجماعي وتعمل على حماية العمال من مخاطر العمل وتوافر شروط الأمن والسلامة والصحة المهنية ويحظر فصلهم تعسفاً وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون " .

ويتعرض العمال فى الاقتصاد الموازي فى أغلب الأوقات لبيئات عمل رديئة وفى مواقع متدنية لا تحترم شروط الصحة والسلامة وهذه الظروف تؤثر على صحتهم وعلى إنتاجيتهم إلي جانب نوعية حياتهم وحياة عائلاتهم وفى كثير من الأحيان لا يبالون بالمخاطر المهنية التي يتعرضون إليها وإذا كانوا مدركين لهذه الأخطار فهم لا يعرفون كيفية تجنبها كما أن المستوي المنخفض للتقنية المستخدمة فى الاقتصاد الموازي فى أغلب الأحيان يزيد من تعرض العمال فى هذا الاقتصاد إلي حوادث العمل والأمراض المهنية ويمكن أن تؤدي سوء الحالة الصحية إلي انخفاض فى الإنتاجية 58% [19].

وبالإضافة إلي ما تقدم يلجأ العديد من العاملين فى الاقتصاد الموازي إلي جعل منازلهم أماكن للعمل مما يزيد من تفاقم المخاطر وانتشار الأمراض فى وسط العائلة خاصة مع طول ساعات العمل ، وإذا كانوا يمارسون أعمالهم فى أماكن مفتوحة أو فى أماكن غير معروفة لا يملكون حقوق ملكية عليها فيظهر ويطفوا علي السطح مشكلة التزود بالمرافق العامة كالصرف الصحي والتزود بالمياه الصالحة للشرب والحصول على الكهرباء وصرف النفايات التي تزيد من تدني وسوء بيئة العمل ... إلخ [20].

(15) البنك الدولي قصة برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية متاح على الموقع الالكتروني

https : // www Albank Aldawli.org>new تاريخ الدخول 2019/9/8 .

(16) Bureau Internationale Du Travail decent et economieinformelle ,op. cit. 2002 , p.62

(17) Bureau Internationale Du Travail decent et economieinformelle ,op. cit, 2002, P. 64 .

(18) اليوم العالمي للسلامة والصحة المهنية فى بيئة العمل نحو بيئة عمل آمنه ، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، القاهرة ، 2017 ، صـ 8 .

ولمزيد من التفصيل فى هذا الصدد راجع : أسامة محمد عبد الحميد أبو نواس : أثر تطبيق أنظمة السلامة والصحة المهنية على أداء العاملين ، رسالة ماجستير ، كلية الطب ، جامعة سلطان زين العابدين ، ماليزيا ، 2018 ، صـ 5-42 .

(19) Bureau Internationale Du Travail decent et economieinformelle ,op. cit P.74 .

(20) رشيدة حمودة استراتيجيات ادارة الاقتصاد غير الرسمي المرجع السابق صـ 155 .

© 2020 SCINAT
ISCI Acadmy Publishing

ويري الباحث أن مراعاة تطبيق أسس الصحة والسلامة المهنية للعاملين فى أنشطة الاقتصاد الموازي يؤدي إلى تحسين الحالة الصحية لهم ووقايتهم من الأمراض المهنية ويجنبهم التعرض لحوادث العمل وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج وجودته في الجهات التي يعملون بها وبالتالي زيادة الدخول التي يحصلون عليها ورفع وتحسين مستوى المعيشة لهم .

المطلب الثالث

التمييز ضد النساء

إن قضايا التمييز ذاتها التي يعاني منها الاقتصاد الرسمي تنعكس وكثيرا ما تتفاقم فى الاقتصاد الموازي وتكون عادة مداخيل النساء ورؤوس أموالهن ومهارتهن أدنى من مداخيل الرجال ورؤوس اموالهم ومهاراتهم ويقل احتمال أن يصبحن من أصحاب الأعمال بالمقارنة مع الرجال فى الاقتصاد الموازي كما تتركز النساء عادة فى الأنشطة غير المأمونة بما فى ذلك العمل فى المنزل والبيع فى الشوارع والعمل المنزلي [21] .

ويمكن تفسير رجحان عدد النساء فى الاقتصاد الموازي إلي حد ما فى ما يقع على عاتقهن من عبء غير متوازن للمسؤوليات الأسرية غير مدفوعة الأجر وفى جميع المجتمعات عادة ما تنفق النساء ساعات أكثر بكثير فى العمل مدفوع الأجر مما ينفقه الرجال مما يحد من الخيارات المتاحة أمامهن فيما يتعلق بمشاركتهنفى سوق العمل وبساعات ومكان عملهن ونظراً لعدم توفر دعم من القطاع العام والخاص فى مجال المسئوليات الأسرية فقد يتيح الاقتصاد الموازي العمل الوحيد مدفوع الأجر الذي يوفر ما يكفي من المرونة والاستقلالية والقرب الجعرافي بما يسمح للنساء الجمع بين العمل مدفوع الأجر والمسؤوليات الأسرية .... إلخ [22].

بالإضافة إلما تقدم فإن النساء والشباب غير ممثلين تمثيلاً متناسباً فى الاقتصاد الموازي وغالباً ما يشكلون أكثر الفئات تهميشاً ويتضح للعيان تجزئة قوية قائمة على نوع الجنس إذ لا تزال الهيمنة للذكور فى صفوف أصحاب الأعمال – كما سلف القول – بينما غالبية العاملين المساهمين من أفراد الأسرة هم من الإناث بالإضافة إلى ذلك تقل إيرادات النساء عن إيرادات الرجال ضمن جميع فئات حالة الاستخدام كما أن ساعات العمل المجزي لدي النساء هي أقل منها لدي الرجال وتميل النساء إلي التجمع فى الأنشطة الاقتصادية ذات المنحي " الأنثوي التقليدي " مثل الخياطة والطبخ وهي غالباً أنشطة تكون فيها معدلات الأجور أسوأ مما هي عليه فى الأنواع الأخري من الأنشطة الاقتصادية وتعاني أكثر من حالة تشبع السوق وتؤثر هذه العوامل برمتها فى خطر تعرض النساء للفقر والتهميش فى الاقتصاد الموازي [23].

ويبين الشكل التالي رقم (20) التجزئة حسب نوع الجنس التي تظهر جلياً فى الاقتصاد الموازي بيد أنه تجدر الإشارة إلي أن التركيب الدقيق للتجزئة يختلف فى السياقات القطرية المختلفة .

المطلب الرابع

حقوق الملكية فى الاقتصاد الموازي

إن معظم الوحدات الاقتصادية فى الاقتصاد الموازي لا تتمتع بحقوق ملكية مأمونة مما يحرمها من فرص الحصول على رأس المال والائتمان على السواء وهي تعاني من صعوبة اللجوء إلي النظام القانوني والقضائي من أجل إنفاذ العقود وفرصها محدودة أو منعدمة فى الوصول إلي الهياكل الأساسية العامة والأسواق العامة وقد يعرقل الاقتصاد الموازي الاستثمار فى قطاعات أكبر حجماً ويعيق التجارة لأن الشركات التي تعمل فى الاقتصاد الموازي غالباً ما تفتقر إلي الحجم اللازم لاستغلال وفورات الحجم على أكمل وجه وحجم الشركة ونمو الإنتاجية وفرص التصدير ترتبط فيما بينها بشكل وثيق ولا يمكن للشركات الكبيرة أن تستفيد من وفورات الحجم فسحب بل تتمتع بقدرة أكبر على الوصول بسهولة إلي اليد العاملة عالية المهارة والائتمان المصرفي وهو أمر قيم لإرساء علاقات طويلة الأجل مع الزبائن وتفتقر المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر فى الاقتصاد الموازي إلي القدرة على توليد ما يكفى من الأرباح بغية مكافأة الابتكار وركوب المخاطر وهما عنصران أساسيان لتحقيق النجاح الاقتصادي على المدي الطويل وتبين الدراسات أن المعدلات العالمية من السمة غير المنظمة تدفع بالبلدان نحو الطرف

(21)UNIFEM:Progress of the world's women (New York , 2005) .

(22) مكتب العمل الدولي المرجع السابق بند 152 .

(23) منظمة العمل الدولية جنيف العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم، المرجع السابق ، صـ 6-7.

© 2020 SCINAT
ISCI Acadmy Publishing

الأدني والأكثر استضعافاً فى سلاسل الإنتاج العالمية وتجذب تدفقات رأسمالية ترتبط بوجود مجموعة أوسع من اليد العاملة متدنية الأجر [24].

شكل رقم (20)

SOURCE : Progress OF the World's Women 2005 , overview: women , Work And Poverty (NEW York UN IFEM) Page 5 4 .

المبحث الثالث

آثر الاقتصاد الموازي على البعد المؤسسي للتنمية الاقتصادية

تمهيد وتقسيم :

لا تقتصر آثار الاقتصاد الموازي على البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية الاقتصادية فحسب بل تمتد لتشمل البعد المؤسسي لها إذ انه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية دون وجود مؤسسات قوية وفاعلة فى الدولة تكون ركيزة وسند النجاح للتنمية الاقتصادية وتتجلي آثار الاقتصاد الموازي علي البعد المؤسسي للتنمية فى صعوبة التمثيل النقابي وصعوبة التمثيل الجماعي وعدم تطبيق قوانين العمل وعليه يقسم الباحث هذا المبحث إلي ثلاثة مطالب على التفصيل الآتي :

المطلب الأول

صعوبة التمثيل النقابي فى الاقتصاد الموازي

يعاني العاملون فى أنشطة الاقتصاد الموازي من صعوبة التمثيل النقابي حيث إن المنظمات الديموقراطية المستقلة (النقابات المستقلة) للعمال بأجر أو للعاملين فى عمل مستقل او العاملين لحسابهم الخاص أو أصحاب العمل فى الاقتصاد الموازي لا يسمح لهم أحيانا بالعمل فى ظل التشريع المحلي أو الوطني وكثيراً ما تستبعد من مؤسسات الحوار الاجتماعي وعمليات صنع السياسات أو تمثل فيها تمثيلاً ناقصاً وبدون التنظيم والتمثيل لا يستطيع الأشخاص العاملون فى الاقتصاد الموازي متابعة مصالحهم فى العمل من خلال المفاوضة الجماعية او ممارسة الضغط على صانعي السياسات بشأن قضايا مثل إمكانية الوصول إلي الهياكل الأساسية وحقوق الملكية والنظام الضريبي والضمان الاجتماعي[25].

(24) M .Bacchetta , E.ernst And J.P.Bustamante :Globization and informal jobsin developing Conntries (GenevA, ILO – WTO , 2009) : World Bank 2013.

(25) مكتب العمل الدولي المرجع السابق بند 138 .

© 2020 SCINAT
ISCI Acadmy Publishing

ونظراً للطبيعة غير المستقرة للأعمال فى الاقتصاد الموازي فإن العاملين فى هذا الاقتصاد لا ينضمون إلي نقابات وهذا يستدعي توفير حماية فعالة ضد التمييز المضاد للنقابات وتوفير إجراءات وقائية تهدف لتعزيز الاعتراف بهذا الحق والهدف النهائي لذلك هو خلق وتهيئة مناخ يفضي إلى حرية تكوين الجمعيات (النقابات) التي تتيح للناس حرية التعبير والتأثير دون خوف لكن حتي يتوافر الحق النقابي فإن العمال وأصحاب الأعمال فى الاقتصاد الموازي نادراً ما يلتفون حول تنظيم معين [26].

وحيث إن العاملين فى أنشطة الاقتصاد الموازي لديهم الكثير من الحاجات الأساسية التي لا يستطيعون المطالبة بها – وهناك الأغلبية الصامتة من الاقتصاد العالمي أو فى جميع أنحاء العالم – تستبعد هذه الفئة من مؤسسات وعمليات الحوار الاجتماعي أو تمثل تمثيلاً منقوصاً ولضمان ممارسة نقابية وصوت مسموع ومستقل لهذه الفئة المهمة فى الاقتصاد يحتاج العمال وأصحاب الأعمال إلي تمثيل آمن وهذا الأمان فى العمل مستمد من حرية العمال وأصحاب العمل فى تأسيس منظمات من اختيارهم والانضمام اليها دون خوف من انتقام أو تهديد وحرية تكوين الجمعيات (النقابات) والحقوق النقابية حق أساسي من حقوق البشر ومن خلاله يتسني المطالبة بالحقوق العمالية الأخري ولذا فإن الإطار التشريعي والإداري الذي يحمي ويضمن هذا الحق يعد أمراً حيوياً [27] .

وقد حرص المشرع المصري على حماية الحقوق المشروعة للعمال من خلال النقابات العمالية الخاصة بهم فنص على ذلك فى صدر المادة 14 –سالفة الذكر – من القانون رقم 213 لسنة 2017 الخاص بالمنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم النقابي على أن " تستهدف المنظمات النقابية العمالية حماية الحقوق المشروعة لأعضائها والدفاع عن مصالحهم المشتركة وتحسين ظروف وشروط العمل والقيام بالأنشطة ذات الطبيعة الاجتماعية والعملية والرياضية والصحية .... إلخ .

المطلب الثاني

صعوبة التمثيل الجماعي

تعد صعوبة التمثيل الجماعي من آثار الاقتصاد الموازي على البعد المؤسسي للتنمية الاقتصادية وهذا مرجعه إلى كبر حجم هذا الاقتصاد وتنوعه وتغلغله فى شتي الأنشطة والخدمات باعتباره ظاهرة متشابكة العوامل بالغة التعقيد .

وعليه فإنه يمكن لنقابات العمال – كما سلف القول – توعية العمال فى أنشطة الاقتصاد الموازي إلى ضرورة أن يكون لديهم تمثيل جماعي من خلال برامج التعليم والتثقيف العام وأن تبذل الجهود لإدارج عمال هذا الاقتصاد فى الاتفاقات الجماعية ونظراً لأن النساء يمثلن غالبية العاملين فى الاقتصاد الموازي ينبغي لنقابات العمال أن تخلق أو تكيف هياكل داخلية لتعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها وتراعي احتياجاتهن الخاصة كذلك ويمكن لنقابات العمال أيضاً أن تقدم خدمات خاصة لعمال الاقتصاد الموازي بما فى ذلك المعلومات عن حقوقهم القانونية ومشاريع التعليم والتوعية والمساعدة القانونية وتوفير التأمين الطبي ونظم الائتمان والقروض وإقامة التعاونيات إلا إنه ينبغي عدم النظر إلى هذه الخدمات على أنها بديل عن المفاوضة الجماعية أوأنها وسيلة لإعفاء الحكومات من مسؤولياتها كما أن هناك حاجة إلي وضع وتشجيع استراتيجيات إيجابية لمكافحة التمييز بجميع أشكاله والذي يتعرض له عمال الاقتصاد الموازي بصورة خاصة .[28]

المطلب الثالث

عدم تطبيق قوانين العمل

إن الكثير ممن يعملون فى أنشطة الاقتصاد الموازي يعانون من عدم تطبيق اللوائح وقوانين العمل عليهم والتي تهدف إلي المحافظة على حقوقهم كالحد الأدني للأجور والحماية الاجتماعية والصحة والسلامة المهنية وغيرها من تشريعات الحماية لهم وذلك بسبب عدم كفاية إجراءات تفتيش العمل .

وحيث إنه كثيرٌ ما يعمل العمال فى الاقتصاد الموازي وبوجه خاص النساء فى أشد الوظائف والظروف والأحوال خطورة ونسبة الحوادث والأمراض المرتبطة بالعمل أعلي فى الصناعات الصغيرة منها فى الصناعات واسعة النطاق وحتي وإن لم تتوافر بيانات دقيقة فإن كثرة المنشآت الصغيرة فى حد ذاتها تشير إلي تزايد المخاطر فى الاقتصاد الموازي وهذا ما يجعل الوقاية من الحوادث والأمراض المرتبطة بالعمل من الجوانب الهامة فى الجهود المبذولة لمعالجة ظروف

(26) Bureau international DU Travil : decent et economie informal , op.cit . P. 80

(27)Ibidem . P.81.

(28) مكتب العمل الدولي ، المرجع السابق ، بند 34 .

© 2020 SCINAT
ISCI Acadmy Publishing

العمل فى الاقتصاد الموازي وتشمل التدابير المطلوبة استثارة الوعي بالمخاطر فى صفوف العمال وأصحاب العمل فى هذا الاقتصاد إضافة إلي نشر المعارف بشأن التلازم الإيجابي القائم بين الصحة والسلامة المهنيتين (وظروف العمل الجيدة الأخري) وجودة الإنتاج والإنتاجية والقدرة التنافسية بغية تعزيز الإدراك بأن اتخاذ ما يلزم من الإجراءات ليس بالمسعي بعيد المنال سواء من الناحية المالية أو الناحية التقنية [29].

ويعزي عدم إنفاذ قوانين العمل فى العديد من الدول لسبب مهم هو ضعف إدارات العمل وبوجه خاص تفتيش العمل وبالرغم من التعقيد المتزايد للمنشآت ونظم الإنتاج وعلاقات الاستخدام كثير ما تكون الموارد المخصصة لتفتيش العمل غير كافية حتى فى حالة إجراء عمليات تفتيش مناسبة ومنتظمة للمنشآت المتوسطة والكبيرة وتتصدي الدول لهذه التحديات المطروحة بسبل مختلفة . فبعض الدول مثل شيلي اعتمدت عقوبات متغيرة بحيث تتزايد الغرامات بتزايد عدد العمال المتضررين وزادت بعض الدول الأخري عدد مفتشي العمل حيث ارتفع عددهم بمقدارين فى جواتيمالا والسلفادور .... إلخ [30].

خاتمة البحث :

أولا : نتائج البحث :

بعد أن تناول الباحث فى هذا البحث دراسة أثر الاقتصاد الموازي على التنمية الاقتصادية فى مصر فإنه يخلص من هذه الدراسة إلي النتائج الآتية :

- إن الاقتصاد الموازي له آثار سلبية على التنمية الاقتصادية – فى مصر – بأبعادها المختلفة سواء أكانت هذه الأبعاد اقتصادية أم اجتماعية أم مؤسسية .
- إن آثار الاقتصاد الموازي السلبية على البعد الاقتصادي للتنمية الاقتصادية تبدو من ناحيتين : الأولي : من ناحية الاقتصاد الجزئي حيث يؤدي إلي الإخلال بالتوزيع العادل للدخول وسوء تخصيص الموارد ، والثانية : من ناحية الاقتصاد الكلي وتتجسد فى انخفاض الحصيلة الضريبية وفشل سياسات الاقتصاد التي تهدف إلي تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشوه معدل البطالة والتأثير على مصداقية البيانات والإحصاءات الرسمية وتشوه معدل الأسعار والأثر على السياسة النقدية .
- إن الاقتصاد الموازي له بعض الآثار الإيجابية على البعد الاقتصادي للتنمية الاقتصادية منها قدرته على تجنب الأزمات الاقتصادية بحيث يلعب دور المهدئ الاجتماعي والمساهمة فى خلق الوظائف عن طريق رفع معدلات التشغيل والحد من البطالة والمساهمة فى توليد الثروات والدخول ويعد مصدر لاستمرارية الحياة اليومية للبسطاء ومعدومي الدخل .
- إن الاقتصاد الموازي له العديد من الآثار الضارة علي البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية يتمثل أهمها فى انعدام الحماية الاجتماعية للعاملين فى أنشطته سواء من حيث الضمان الاجتماعي (الإعانات الاجتماعية) والصحة والسلامة المهنية والتمييز ضد النساء بسبب النوع وعدم التمتع بحقوق الملكية مأمونة وعلى الوجه الأكمل .
- إن الاقتصاد الموازي له آثار سلبية على البعد المؤسسي للتنمية الاقتصادية وتتجلي فى صعوبة التمثيل النقابي والتمثيل الجماعي وعدم تطبيق قوانين العمل على العاملين فى أنشطة هذا الاقتصاد وهذا يؤدي إلي عدم وجود مؤسسات قوية وفاعلة فى الدولة تكون ركيزة وسنداً لها فى نجاح برنامج التنمية الاقتصادية .

ثانيا : التوصيات :

- إنشاء مجلس أعلي لأنشطة الاقتصاد الموازي الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر يكون تابعاً لرئاسة الجمهورية ويضم في عضويته مجموعة من الخبرات المتخصصة المحلية والدولية في هذا الصدد ويختص هذا المجلس بالآتي :
  - جمع الإحصاءات والبيانات عن أنشطة الاقتصاد الموازي بأنواعها المختلفة .
  - التعرف علي المشكلات التي تواجه أنشطة الاقتصاد الموازي والعقبات التي تعرقل انضمامها إلي الاقتصاد الرسمي واتخاذ الإجراءات التي من شأنها حل هذه المشكلات وتذليل هذه العقبات .
  - التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية بالاقتصاد الموازي .
  - طرح مشروعات القوانين والأطر التنظيمية والإجرائية اللازمة لدمج الاقتصاد الموازي في منظمة الاقتصاد الرسمي .
- إحكام حصر المجتمع الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي وسد منافذه من خلال الاهتمام بتدعيم حملات الحصر علي الطبيعة والمسح الجغرافي لكافة الأنشطة التي يزاولها كل ممول وحجم تعاملاته المالية التي تخضع للضرائب وفقاً لبرنامج زمني محدد من خلال حصر ميداني لأحداث الموائمة المطلوبة بين الرقعة السكانية وعدد الممولين على أن يتم ذلك تحت الإشراف المباشر لرؤساء المأموريات والمناطق الضريبية .

(29) مكتب العمل الدولي ، المرجع السابق ، بند 122 .

(30) مكتب العمل الدولي ، المرجع السابق ، بند 124 .

© 2020 SCINAT
ISCI Acadmy Publishing

- إجراء حوار مجتمعي بين العاملين في الاقتصاد الموازي ودوائر صنع السياسات في مصر لبناء جدار من الثقة بين العاملين في هذا الاقتصاد والحكومة مما يؤدي إلي توافر قدر كبير من الشفافية والمصداقية فيما بينهما وتقوية استراتيجيات الاتصال مع العاملين في هذا الاقتصاد ومحاولة إقناعهم أن الحكومة ليست ضدهم وأن المحليات ليست عدو لهم ووضع الحلول الملائمة لعملية الدخول والاندماج في الاقتصاد الرسمي .
- مساعدة مشروعات الاقتصاد الموازي الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر علي تسويق المنتجات الخاصة بها من خلال المشاركة في المعارض الموسمية والدائمة التي تنظمها الجهات المختلفة ، والسماح بالتعاقد من الباطن مع المشروعات الصغيرة ضمن العقود الكبيرة وإعطائها الأفضلية في حالة التعادل مع المشروعات المتوسطة والكبيرة .
- ضرورة وضع نظام تأميني يضمن حصول العمال في أنشطة الاقتصاد الموازي على كافة حقوقهم التأمينية في حالات الطوارئ والأمراض والعجز وحصولهم على معاشات شهرية من خلال العمل على إنشاء صندوق خاص للرعاية الصحية والاجتماعية لهؤلاء العمال .
- اعتبار قضية دمج الاقتصاد الموازي ضمن الاقتصاد الرسمي قضية قومية وليست قضية جزئية تخص قطاع معين أو هيئة أو وزارة بعينها ويجب أن تتضافر جهود كافة الجهات في الدولة لتسهيل الإجراءات وتذليل العقبات التي تقف حجر عثرة في سبيل انضمام الاقتصاد الموازي إلى المنظومة الرسمية كلاً فيما يخصه لأن هذا يؤدي إلى زيادة الموارد المالية للدولة وتحسين قدرتها على الإنفاق العام وبالتالي توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية .
- هذا ما قُدِرَ لي أن أقدمه في هذا الموضوع فما كان صوابا فهو بفضل الله ونسأله التوفيق والسداد وما كان غير ذلك فالكمال لله وحده . ولكن حسبي أنني بذلت قصارى جهدي وأفرغت كل ما في طاقتي ووسعي حتى يخرج هذا البحث بالصورة اللائقة التي ترضى كل قارئ كريم يقرأ صفحاته سواء أكان فاحصا مناقشا أم باحثا مطلعا أم مجرد قارئا عاديا .
- ويحضرني في هذا المقام ما قاله العماد الأصفهاني :

" إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لاَ يَكْتُبُ أَحَدٌ كِتَابًا فِي يَوْمِهِ إِلاَّ قَالَ فِي غَدِهِ: لَوِ غَيْرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَن، وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَل، وَلَوْ تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَل، وَهَذَا مِن أَعْظَمِ العِبَرِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيلاَءِ النَّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ البَشَرِ".

- أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم وأن تكون ثمرة هذا الجهد علم ينتفع به وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم الدين وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم صلاة تحل بها العقد وتفرج بها الكرب وتقضي بها الحوائج ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

مراجع البحث

المراجع باللغة العربية :

أولا : الكتب العامة والمتخصصة :

- د/ حمدى عبد العظيم : غسيل الأموال فى مصر والعالم ، الجريمة البيضاء ، أبعادها آثارها كيفية مكافحتها ، الدار الجامعية الاسكندرية ، الطبعة الثالثة 2007 .
- د/ صفوت عبد السلام عوض الله : الاقتصاد السرى ، دراسة فى آليات الاقتصاد الخفى وطرق علاجه ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2002
- عبد الناصر حسبو السيد: التداعيات الاقتصادية للفساد المالى والاقتصادى ، بدون ذكر سنة ودار النشر .
- د/ عزت عبدالحميد البرعى وآخر : محاضرات فى مبادىء الاقتصاد المالى (النفقات العامة – الإيرادات العامة – الموازنة العامة) ، بدون ذكر سنه ودار النشر .
- د/ نسرين عبدالحميد نبيه : الاقتصاد الخفي ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، الطبعة الأولي ، 2008م .

ثانياً : الرسائل العلمية :

© 2020 SCINAT
ISCI Acadmy Publishing

- أسامة محمد عبدالحميد أبو نواس : أثر تطبيق أنظمة السلامة والصحة المهنية علي أداء العاملين رسالة ماجستير في العلوم في الصحة والسلامة المهنية كلية الطب ، جامعة سلطان زين العابدين ، ماليزيا ، 2018م .
- رشيدة حمودة : استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر 2011-2012م .

ثالثا : إصدارات المنظمات الدولية :

- مكتب العمل الدولي جنيف التقرير الخامس (1) مؤتمر العمل الدولي الدورة 103 ، 2014 الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلي الاقتصاد المنظم .
- منظمة العمل الدولية جنيف العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم .

رابعا : الإحصاءات الرسمية :

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء النشرة السنوية المجمعة بحث القوي العاملة إصدار ابريل 2018م .

خامسا : القوانين:

- الدستور المصري الحالي الصادر سنة 2014م
- القانون رقم 137 لسنة 2010 بشأن الضمان الاجتماعي وتعديلاته .
- القانون رقم 213 لسنة 2017 بشأن المنظمات النقابية العمالية وحماية التنظيم النقابي .

سادسا : إصدارات مراكز البحوث والدراسات الاقتصادية :

- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي : اليوم العالمي للسلامة والصحة المهنية في بيئة العمل نحو بيئة عمل آمنة القاهرة أبريل 2017م.

سابعا : المواقع الالكترونية :

- Https: // www AlbankAldawli org > new.

المراجع الأجنبية :

- BureauInternationale Du Travail decent et economieinformelle, rapport VI, conference international du Travail , 90e session , Geneve, 2002.
- M .BACChetta, E.Ernst And J.P.BUstAmAnte :GLObJIZATION and inforbaljobsindevecopingConntries (GenevA, ILO – WTO , 2009) : WorLDBAnk 2013
- PROgRess OF the WORLd's Women 2005 , overview: women , WoRk And PoveRty (NEW York UN IFEM)
- SOCIAL Alert 2004: Towards A Social protection For Informal Economy Workers , Conference on social rights in the informal Economy , Brussels , from 29 Nov to 2 Dec 2004
- UNIFEM:Progress of the world's women (New York , 2005)

© 2020 SCINAT
ISCI Acadmy Publishing